



أن طريقنا طويلة لأنها طريق الحياة التي لا يسلكها إلا الأحياء وطالبو الحياة، أما الأموات وطالبو الموت فسيسقطون على جوانبها.

سعاده

تمديد المهل أمام التشاور بين «الثنائي» والحريري لتحديد الاستشارات... وخيارات عدة

انتفاضة نسائية بوجه الفوضى وقطع الطرقات من عين الرمانة والشيخ إلى طرابلس

بري يدعو لعودة ودائع المصارف... والهيئات الاقتصادية تلغي الإضراب السياسي



أمهات الشياح وعين الرمانة حولن «خط التماس» إلى مساحة محبة والتقاء

الاول هو الوضع الأمني على خلفية المخاوف التي أثارها أحداث أول أمس، خصوصاً بتنقلها من الشياح وعين الرمانة إلى بكفيا وانتهاء بطرابلس. وجاءت الانتفاضة النسائية التي انطلقت من الشياح وعين الرمانة رفضاً للفتنة والفضى والحرب الأهلية، أول جواب عملي شعبي على قطع الطرقات، الذي جرى تسويقه لأكثر من شهر كعمل من أعمال الحراك الشعبي الضاغظ قبل أن تظهر نتائجه الكارثية ويطلق بسبب تداعياته مسارات خطيرة من المواجهات في الأحياء والمناطق، ومثل الشياح وعين الرمانة خرجت النسوة في طرابلس لاستنكار ما تعرّض له الجيش ليل أمس الأول في المدينة، وما لحق بالمؤسسات التجارية من تخريب، واستقطبت الانتفاضة النسائية الكثير من التعليقات والمواقف المؤيدة التي رأت فيها تعبيراً أصيلاً عن رفض اللبنانيين للفتنة وادعاً شعبياً لمشاريع الترحيض الطائفي.

البعد الثاني تمثل بالشق الاقتصادي والمالي، الذي تصدره تسجيل الدولار سعراً قياسياً في شبائك (النتمة ص8)

كتب المحرّر السياسي

تمددت المهل التي كان يجب أن تنتهي أمس، ويتحدّد على أساسها مصير التشاور مع رئيس حكومة تصريف الأعمال سعد الحريري للتوافق على اسم مرشح لرئاسة الحكومة الجديدة بعدما سحب الحريري اسمه من التداول. وقالت مصادر متابعه إن الأولوية ستبقى لتحديد موعد للاستشارات النيابية بصورة تتيح الوصول إلى تسمية توافقية تضمن تذييل الكثير من العقد أمام تالف الحكومة العتيدة، خصوصاً أن نوع الحكومة وتركيبها ومواصفات الوزراء قد تمّ التوافق عليها قبل الوصول لشخص الرئيس المرتقب لها. وتوقعت المصادر أن يتبلور موقف الرئيس الحريري اليوم، أو في الغد على أبعد تقدير، مرجّحة أن تكون الاستشارات النيابية مطلع الأسبوع المقبل. وقالت المصادر إن اسم المهندس سمير الخطيب لا يزال في التداول متقدماً على سواه، رغم ورود أسماء جديدة من أوساط الرئيس الحريري منها اسم الوزير السابق رشيد درباس.

بالانتظار كان المشهد الداخلي يتوزّع بين بعدين،

الأمم المتحدة: تمّ تحديد هويات

160 من مسلحي «داعش» بشأن مذابح الإيزيديين

أبلغ رئيس فريق محققين تابعين للأمم المتحدة مجلس الأمن بأنه تم تحديد هويات 160 من أعضاء تنظيم «داعش» متهمين بقتل إيزيديين في شمال العراق عام 2014 ويعكف على إعداد دعاوى قضائية ضدهم.

وبدأ الفريق الذي شكله مجلس الأمن الدولي العمل قبل عام لجمع أدلة لإجراء محاكمات في المستقبل على ما ارتكبه التنظيم من أعمال ربما تمثل جرائم حرب أو جرائم ضد الإنسانية أو إبادة جماعية.

وقال كريم أحمد خان، رئيس فريق الأمم المتحدة، «فيما يتعلّق بالطائفة الإيزيدية وحدها والجرائم التي استهدفتها، فقد حدّدنا هويات أكثر من 160 شخصاً ممن ارتكبوا مذابح ضدهم»، مضيفاً أنهم يركزون العمل على إعداد قضايا قوية، لكل منهم على أمل أن يتمّ تقديمها للمحاكم المحلية.

وكان خبراء الأمم المتحدة حذروا في يونيو 2016 من أن تنظيم «داعش» يقوم بعملية إبادة ضد الإيزيديين في سورية والعراق لتدمير تلك الطائفة التي تمثل أقلية من خلال القتل والاسترقاق وجرائم أخرى.

من المهم الإشارة إلى أن نادية مراد، التي أسرها مقاتلو «داعش» و«غتصّبوا» في 2014، والحامية الحقوقية أمل كلوني، لعبتا دوراً رئيسياً في الضغط من أجل تشكيل فريق تحقيق دولي، علماً أن نادية مراد نالت جائزة نوبل للسلام عام 2018 تقديراً لجهودها لإنهاء استخدام العنف الجنسي كسلاح حرب. واجتاح تنظيم «داعش» معقل الطائفة الإيزيدية في سنجار في شمال العراق عام 2014، وأجبر الشباب على «الزواج» من مقاتليه.

المصرف اللبناني ردّ مؤكداً التزامه أعلى المعايير

شركة مالية في سنغافورة تقاضي «بنك البحر المتوسط» في نيويورك مطالبة باسترداد وديعة بمليار دولار في تشرين الثاني

أظهرت وثائق محكمة اطّلت عليها «رويترز» أنّ شركة «آي.أم.أس» وبدات «آي.أم.أس» تعاملاتها مع بنك البحر المتوسط في تشرين الثاني / نوفمبر 2017 بودائع قصيرة الأجل تصل إلى تسعة أشهر بأسعار فائدة سنوية تصل إلى 6.5 بالمئة.

في المقابل أعلنت إدارة «BankMed» أنّها «عملت للتّو من خلال مقال نشرته وكالة «رويترز» عن الإيداع في 22 تشرين الثاني 2019 من قبل «IMMS Limited» لدعوى قضائية في المحكمة العليا بنيويورك.» وأعربت الإدارة عن «رفضها بشدة أيّ من الاتهامات التي تمّ إبلاغ وسائل الإعلام عنها على أنها مدرجة في الدعوى»، مشيرة إلى أنّ «الوديعة التي تبلغ قيمتها مليار دولار هي وديعة محظورة بموجب تعليمات من IMMS تستحقّ بعد حوالي عامين من الآن.»

ولفتت إلى أنّه «بين 30 تشرين الأول و 12 تشرين الثاني 2019، اكتشف «BankMed» المخالفات المادية للعقد ومحاولات IMMS لتوجيه الأموال المستحقة لبنك المتوسط في الخارج»، مشيرة إلى أنّ «BankMed عارض مثل هذه المحاولات من قبل IMMS واتخذ الإجراءات المناسبة.»

وأكدت إدارة المصرف انه «وفقاً للعقود، تخضع العلاقة بين المصرف و IMMS للقانون اللبناني وللولاية القضائية الحصرية للمحاكم اللبنانية، وبدات IMMS بالفعل رفع دعوى في بيروت في 14 تشرين الثاني 2019 وتمّ تحديد جلسة في كانون الأول 2019. وسيقدّم BankMed الردود المناسبة إلى المحكمة اللبنانية.»

وشدّدت على أنّه «يظلّ بنك البحر المتوسط ملتزماً بمعايير المصرفية العالية وحماية مصالح عملائه وتطبيق القوانين والممارسات اللبنانية وفقاً لما تقتضيه الظروف الحالية.»

وقال الرئيس التنفيذي للشركة مرتضى لاختاني، الذي يتاجر في النفط والمنتجات النفطية الأوروبية والشرق اوسطية والآسيوية، إنه لن يعلق خارج نطاق القضية، المقامة أمام المحكمة العليا لولاية نيويورك بتاريخ 22 تشرين الثاني / نوفمبر.

ويبدو أنّ القضية من باكورة التحديات الرئيسية للقيد التي بدأت البنوك اللبنانية فرضها على التحويلات والسحب مع مكابحتها نقصاً في العملة الصعبة ومخاوف من نزوح الأموال.

وقالت «آي.أم.أس» المسجلة في بيليز ولها مكاتب في لندن وسنغافورة، في دعواها إنها طلبت من «بنك البحر المتوسط» استرداد وديعة بمليار دولار في الثامن من تشرين الثاني / نوفمبر 2019.

وردّ البنك في 12 تشرين الثاني / نوفمبر أنّه أنهى جميع التسهيلات الائتمانية للشركة «نظراً للتغيّر الجوهري للعكاس في الوضع الاقتصادي للبنان والسوق المالية اللبنانية»، بحسب وثيقة المحكمة.

وفي الوقت نفسه، رفض «بنك البحر المتوسط» الإفراج عن وديعة المليار دولار، مما دفع «آي.أم.أس» لإقامة الدعوى في الولايات المتحدة في 22 تشرين الثاني / نوفمبر، بحسب الوثيقة.

وكانت «ستاندرد آند بورز غلوبال» للتصنيفات الائتمانية قالت في 14 تشرين الثاني / نوفمبر إنها خفضت تصنيف «بنك البحر المتوسط» ليدخل على نحو عميق في النطاق عالي المخاطر، متعللة بتنامي ضغوط السيولة نظراً للتآكل السريع للودائع. وتصنّف الوكالة البنك الآن عند

صناعة الفوضى ..

بيان الاعتكاف واقتعال أزمة القمح بتحليل علماء النفس .. (4)

نضال حمادة - باريس

لم يكن رئيس حكومة الأعمال سعد الحريري في أفضل أحواله وصادقاً في موقفه عندما أصدر البيان الذي أعلن فيه عدم رغبته في تولي منصب رئيس الحكومة المقبلة.

في المعلومات أن الحريري اتصل برئيس الجمهورية وأعرب عن استعداده لترؤس الحكومة المقبلة شرط أن لا يكون جبران باسيل ضمنها، فأجابه عون (ومين قال لك بدى اياك رئيس حكومة؟).

أخصائيو علم النفس وبالشكل يصفون الحالة النفسية لصاحب هذا البيان بالمصاب بالصدمة، ويقولون إنه بالشكل لا يمكن أن يُصاغ بيان اعتكاف عن تشكيل حكومة مؤلّوا بهذا الشكل ولا يتحدث بشكل مسهّب، وبالشكل أيضاً لو كان صاحب هذا البيان بحالة نفسية عادية ومريحة وصادقاً في كلامه لكان اكتفى بالقول أنا اتخذت قراراً أن لا أكون رئيساً للحكومة المقبلة، وهذا مثلاً ما فعله أسامة سعد بالشكل عندما قال أنا لم يطرح معي الموضوع، وبالتالي لست بوارث هذا الأمر. هذا بالشكل عندما تصيغ بيانا مؤلفاً من خمسين سطراً فهذا بيان سياسي يأتي إثر صدمة. وبالتالي فيه مراوغة وغير صادق.

في المضمون يشرح علماء النفس هذه الحالة أنّ صاحب البيان يركب موجة الحراك بطريقة يظن فيها البعض أنها ذكية. وقد يظن هو أيضاً أنها طريقة ذكية، لكن النرجسية وقلة الإدراك تظهر من قراءة بعض الجمل في بيان اعتكاف الحريري الطويل. فعندما تكون أنت سليل نهج امتد لعقود، وانت تحديدا ورثت هذا النهج وترأسست الحكومة لسنوات طويلة، وكنت انت والوزراء التابعين لك فاسدين بشكل فاقع؛ حتى ولو لم يكن الحريري الوحيد المنخرط بالفساد، لكن كان فساده وفساد وزرائه ظاهراً وفاقعاً وفيه الكثير من الكثير من الاستهتار بالناس وبمعقول المواطنين، وتنفيذ فيه الكثير من الغباء كما حصل في موضوع شركة أم تي سي أو في موضوع ضريبة الواتس آب.

أيضاً في المضمون كان واضحاً في البيان ان الحريري حاول تبرئة سياساته، لكن في النهاية كان هو رئيس الحكومة. ومن الأمثلة التي تدل على الحالة النفسية المتوترة نتيجة الصدمة القول في البيان (أخطر أزمة يمر بها لبنان والمعالجة الجدية..). هنا تظهر حالة اضطراب خطيرة ما هو عكس الجدية لشخص كان في قمة السلطة. هذا يعني أن الحكم لم يكن يدار بشكل جدي وباعتراف رأس السلطة حتى وصوله الى لبنان ..

نقاط على الحروف

أربعة أسئلة لدعاة حكومة تكنوقراط حيادية

ناصر قنديل

– يتحدّث المتحمّسون للحراك الذي يُصوّرون على تسميته بالثورة عن حكومة إنقاذ يصفونها بالحكومة الحيادية من الاختصاصيين، ويقصدون بالحيادية عدم تضمّنها محسوبين على الأحزاب والكتل النيابية. ويستنكر بعض هؤلاء ان يكون القصد فقط هو إبعاد حزب الله عن الحكومة، تلبية لطلب أميركي، ويتحمّس هؤلاء لدعوتهم لدرجة يصدقها، ويصدق هذا البعض أنها دعوة واقعية، وأنها قادرة على الانتقال بلبنان واقتصاده من خطر الانهيار إلى بدء الخروج من الأزمة. ولأن النقاش يجب أن يدور على الأفكار والوقائع، وليس التخيّلات وما ينتج عنها من غموض وإبهام بالقول، حكومة تكنوقراط حيادية وكفى، يجب التذكير بأن ما قيل عن استقالة الحكومة كان شرطاً بلوغ حكومة التكنوقراط الحيادية، ولذلك يرفض أصحاب الدعوة اتهام مطلبهم باستقالة الحكومة لكونه مطلباً تم إسقاطه على الشعب الغاضب من خارجه، لفتح الباب لتوظيف هذا الغضب في محطات يشكّل الفراغ وتشكّل الفوضى، ومخاطر الفتن، معالمها الرئيسية، لكن يجب أن نتفق أنّه متى ثبت أن طرح الحكومة السورية لبرمجة هذه العودة، المعنى، صارت الدعوة لاستقالة الحكومة مشبوهة، لأنها باب لأحد خيارين، إعادة إنتاج حكومة تشبه سابقتها، لكن بعد وقت مستهلك من حق اللبنانيين بمعالجة مشكلاتهم، وبعد مخاطر كبيرة كان يمكن تفاديها، أو حكومة تتلظى بتسمية تكنوقراط حيادية.

ويصمت المطالبون بها عندما تنتج أسوأ السياسات، لأنهم عاجزون عن التنكر لما جلبته أيديهم، وكى يكون النقاش موضوعياً سنكتفي بطرح أربعة أسئلة على هذا البعض، ومنتظر سماع أجوبة.

– السؤال الأول هو ماذا يمكن لحكومة تكنوقراط من الحياديين، أن تقر من زاوية تكنوقراطية حيادية، خطتها في التعامل مع ملف عودة النازحين السوريين الذي يشكل أولوية اقتصادية، في ملف البطالة واستهلاك البنى التحتية، واستنزاف الكثير من الموارد في قطاع الخدمات صحياً وتربوياً، وأمام التكنوقراط الحياديين الاختيار بين خطتين، خطة تدعو للانزجار بقرار غربي خليجي يمنع قيام الحكومة اللبنانية ورئيسها بعقد تفاهم مع الحكومة السورية لبرمجة هذه العودة، وخطة أخرى تقول بأن مصلحة لبنان فوق كل اعتبار ورأي خارجيين؟ فأى من الخطتين تناسب الحكومة الحيادية من التكنوقراط، فهل ستغلب القرار السيادي اللبناني أم تقيم بصورة «حيادية تكنوقراطية» الحساب لسيدر والخليج وما سيرتب منهما من أموال، يستدعي الحصول على رضى أصحابها عدم إغضابهم بالسعي لإعادة النازحين؟

– السؤال الثاني هو ماذا ستفعل حكومة حيادية من التكنوقراط تجاه التفاوض على ترسيم الحدود البحرية التي تتضمّن ثروات النفط والغاز، وقد توقفت عند نقطة الاشتراط الأميركي لاستئنافها بقبول لبنان التوقيع على التنازل عن مساحات كبرى من حقوقه لصالح كيان الاحتلال، فهل ستتمسك بحقوق لبنان، أم ستغلب إرضاء الأميركيين تحت شعار أن الوضع الاقتصادي (النتمة ص8)